منهجية دراسة السياسة الخارجية:

1. المقترب الإجرائي: الآليات التي تتم ضمن الدولة [عملية صناعة القرار] دراسة بيئة السلوك. [البيئة الداخلية]
2. ״ الوظيفي (السلوكي): ما بعد صدور القرار، دراسة طبيعة السلوك. [البيئة الخارجية]

إن عملية تحليل السياسة الخارجية تتم وفقاً لمقتربين أساسيين (مدخلين):

1. المقترب الهيكلي: وهو المقترب الذي يركز على جوانب إجرائية في سياسة لذلك ينصرف إلى العملية البيروقراطية عند صناعة القرار فيتم البحث في سياسة لدولة معينة عبر تفكيك العلاقة التفاعلية بين البنى والمؤسسات المنوطة بالسياسة الخارجية (سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية) أي أننا في هذا المستوى نركز على بنية السياسة الخارجية.

2. المقترب السلوكي: وفقاً لهذا الاتجاه لا يمكن الاكتفاء بجوانب إجرائية في فهم سياسة للدول لأنها تعبر عن تفسيرات شكونية "ثابتة" STATIC "صماء" لا تكفي لتقديم تفسير دقيق للسياسة الخارجية، بل أن هذا المستوى يتناقض وسمات السياسة الخارجية التي تتميز بالديناميكية (الحركية المستمرة) حيث إننا أمام محدودية السلوك.

كما أن هذا المستوى يتعامل مع عملية صناعة القرار باعتبارها عملية بسيطة في حين أننا أمام تداخل في عوامل صنع القرار حيث برزت قوى غير رسمية بشكل كبير في سياسة للدول. الأمر الذي جعلنا أمام عملية صناعة قرار مركبة. بل أكثر من ذلك إننا نجد تبايناً في أدوار الفاعلين بين قطرية وأخرى.

من أجل كل ذلك يمكن الاتجاه نحو البحث في سلوكيات الدول بغض النظر عن تعقيدات صناعة القرار فيها، حيث أننا نهتم في هذا المستوى بجوانب وظيفية أكثر من الجوانب الهيكلية (البنيوية) في النماذج لأنه إذا قلنا النماذج كما هي مثلا عمل حكومي إلا أنها سلوك موجه للبيئة الخارجية بغرض تحقيق وظائف محددة قد تكون سياسية قيمية (حقوق الإنسان مثلا)، أو مصالح استراتيجية أو مرتبطة بالقوة أو المصلحة، في بعض الأحيان قد نجد أنفسنا أمام سلوكات للدول دون هذه الوظائف ولكن بأغراض ترتبط بتموقعات في الهيكل الدولي (النسق الدولي).

ضمن المستوى السلوكي يمكن فهم:

① - حجم التعقيد والتركيب في النماذج.

② - فهم تجاوز التناقضات الداخلية في صناعة القرار باعتبارها ظاهرة طبيعية.